

Distr.: General
20 August 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

بناءً على طلب من السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر عن الجلسة ٨٦٥ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتقارير المرحلي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المعتمدين في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ في أديس أبابا (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أود أن أبلغكم بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نظر، في جلسته ٨٦٥ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ في أديس أبابا، في التقرير المرحلي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي يغطي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، ومن ثم اعتمده.

ويسرني في هذا الصدد أن أحيل إليكم البيان الصادر عن الجلسة ٨٦٥ (انظر الضميمة الأولى) والتقرير المرحلي المعتمد في الجلسة المذكورة (انظر الضميمة الثانية). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على البيان والتقرير المرحلي المرفقين على وجه السرعة، لكي يحيطوا بهما علماً ويتخذوا ما يرون من إجراءات حسب الاقتضاء.

(توقيع) موسى فقي محمد

الضميمة الأولى

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان اعتمده مجلس السلم والأمن في جلسته ٨٦٥ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ بشأن التقرير المرحلي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

إن مجلس السلم والأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير رئيس المفوضية بشأن الحالة في الصومال وبيان صاحب السعادة ألبرت رانغاناي شيمبندي، سفير جمهورية زمبابوي لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلم والأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠١٩، وبالعرض المقدم من السفير فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وإذ يحيط علماً كذلك بالإحاطة التي قدمها مستشار الأمن القومي لحكومة الصومال الاتحادية عن مستجدات الحالة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة الصومال الانتقالية، وبالبيانات التي أدلى بها كل من ممثل إثيوبيا بصفته رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وممثل جنوب أفريقيا بصفته عضواً في مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وممثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وممثل الاتحاد الأوروبي؛

وإذ يشير إلى بياناته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما البيان PSC/PR/COMM.1(DCCCXLVIII) الذي اعتمده في جلسته ٨٤٨ المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، والبيان PSC/PR/COMM. (DCCCXXVII) الذي اعتمده في جلسته ٨٢٧ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، والبيان PSC/PR/COMM. (DCCCVI) الذي اعتمده في جلسته ٨٠٦ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والبيان PSC/MIN/COMM.3(DCCLXXXII) الذي اعتمده في جلسته ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والبيان PSC/PR/COMM. (DCCLXIX) الذي اعتمده في جلسته ٧٦٩ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والبيان PSC/PR/COMM.(DCCLIII) الذي اعتمده في جلسته ٧٥٣ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، وإلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩؛

وإذ يعرب عن تضامنه مع حكومة الصومال الاتحادية وشعب الصومال، ويؤكد من جديد التزامه بمواصلة دعم شعب الصومال في مساعيه إلى معالجة التحديات التي تواجه بلده واستعداده لتقديم هذا الدعم، بما يتماشى مع صكوك الاتحاد الأفريقي ومبادئه ذات الصلة؛

وإذ يتصرف بموجب المادة ٧ من البروتوكول المتعلق بإنشائه:

١ - يرحب بالتقرير المرحلي الفصلي الأول الذي يقدمه رئيس المفوضية بشأن الحالة في الصومال عن الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٩ عملاً بالفقرة ١١ من البيان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن في جلسته ٨٤٨ المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ في أديس أبابا، إثيوبيا، وفيها طلب المجلس إلى المفوضية أن تعمل مع الأمم المتحدة عن كثب على رصد تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن تكفل موافاة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقت المقرر بتقارير فصلية عن الحالة في الصومال؛

- ٢ - **يشيد** بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في التخطيط لإجراء انتخابات اتحادية في عام ٢٠٢١، وإدماج القوات التابعة للمناطق في هيكل الأمن الوطني، وفي تنفيذ عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي؛ **ويحث** حكومة الصومال الاتحادية على أن تكفل دعماً وتعاوناً وثيقين مع الولايات الاتحادية الأعضاء وأن تتوصل لاتفاق بشأن طرائق التنسيق الفعال لضمان التنفيذ الناجح لخطة الصومال الانتقالية ولعملية سياسية يقودها الصوماليون دون أي تدخل خارجي؛
- ٣ - **يشدد** على الدور المحوري الذي تضطلع به حكومة الصومال الاتحادية في عملية السلام في البلد وعلى ضرورة إشراك قوات الأمن الوطني الصومالية وتدريبها على نحو واف لكي تتسلم المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي؛ وفي هذا السياق، **يؤكد** استمرار دعم البعثة للجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية من أجل توفير الظروف الأمنية اللازمة وتهيئة بيئة مواتية لتيسير عمليات سياسية وعمليات لإحلال الاستقرار وتحقيق المصالحة وبناء السلام في جميع أنحاء الصومال؛
- ٤ - **يلاحظ بقلق بالغ** التواجد المستمر لحركة الشباب في جنوب وسط الصومال بما تشكله من تهديد متواصل في تلك المنطقة، حيث يستمر استخدامها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/المركبات المفخخة وغيرها من أساليب القتال اللاتماثلية على نحو ما زال يديم اللأمن؛
- ٥ - **يعرب عن بالغ القلق** إزاء مصدر التمويل والدعم المتوافرين لأنشطة حركة الشباب في الصومال وفي البلدان المجاورة؛ وفي هذا الصدد، **يدين بشدة** من يقدمون التمويل أو الدعم لأنشطة التي تقوم بها حركة الشباب الإرهابية بما يقوّض عملية السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال **ويحذر** من أن المجلس سوف يعتمد إلى إشهار أسماء المعنيين بذلك وفضح تورطهم؛
- ٦ - **يؤكد من جديد** التزامه باحترام سيادة حكومة الصومال الاتحادية ووحدةها الوطنية وسلامة أراضيها، **ويدين بشدة** أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للصومال بما يقوّض عملية السلام وينتقص من الإنجازات التي حققها البلد؛
- ٧ - **يدين بأشد العبارات** الهجمات الإرهابية الأخيرة في الصومال، **ويعرب** عن خالص تعازيه لأسر من لقوا حتفهم في تلك الهجمات الغادرة **ويتمنى** الشفاء العاجل للمصابين؛ **ويشيد** بالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبمواطنيها، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال؛
- ٨ - **يكمر التعبير** عن امتنانه للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الشائين لما يقدمون من دعم مالي ومادي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية، ولدعمهم بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد في مساعدة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في مساعيها إلى تنفيذ خطة الصومال الانتقالية، بما في ذلك إضعاف حركة الشباب الإرهابية؛
- ٩ - **يطلب** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تشرع في إجراء تقييم للتهديدات تنفذه وتأخذ بزمام قيادته، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي ومع الأمم المتحدة، للاسترشاد به في إعداد خطة إعادة تشكيل البعثة واختيار المواقع التي سيتم النظر فيها لتيسير خفض قوام القوات تمشياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، وأن توافي مجلس السلم والأمن بتقرير عن ذلك خلال دورة الإبلاغ المقبلة؛ **ويطلب كذلك** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والبعثة التعجيل بالعمليات المطلوبة لإجراء

استعراض لمعدات البعثة حسب التوجيهات الواردة في بيان مجلس السلم والأمن المعتمد في جلسته ٨٤٨ بغية الاستفادة على النحو الأمثل من قدرات البعثة لإضعاف حركة الشباب وضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء الصومال؛

١٠ - **يحيط علماً** مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنسيق الجهود التي يبذلها الشركاء والمجتمع الدولي في الصومال **ويناشد** جميع الشركاء وجهات المجتمع الدولي ممن يقدمون الدعم إلى الصومال أن يعزّوا التنسيق والتعاون فيما بينهم، خاصة فيما يتعلق بتدريب قوات الأمن الوطني الصومالية، بغية بناء قوات محترفة جيدة التدريب والتجهيز؛

١١ - **يرحب** بالتقدم الكبير الذي أحرزته البعثة في تعزيز القيادة والسيطرة فيما يتعلق بأفرادها، وبالتحسين المستمر للتنسيق العملي مع حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛ **وينوّه** بالتنسيق المعزّز بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تيسيراً لتقديم الدعم الأساسي لعناصر البعثة ومواقعها من أجل كفالة دعم عملياتها الحالية وتلك المقرر تنفيذها في المستقبل؛

١٢ - **يشي** على بعثة الاتحاد الأفريقي لكفالتها امتثال عملياتها للقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق والقانون الدولي لحقوق الإنسان وبما يتمشى مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ **ويرحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لضمان رصد أي ادعاءات توجّه ضد أفرادها والتحقيق فيها والإبلاغ بها؛

١٣ - **يشدّد** على ضرورة استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، ويشيد بما تقوم به أفرقة القطاع المدني التابعة لها من عمل لتيسير مزيد من التعاون مع السلطات المحلية والسكان في الولايات الاتحادية الأعضاء؛ **ويناشد** جميع الشركاء والمجتمع الدولي أن يواصلوا توفير المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين إليها؛

١٤ - **يعرب عن بالغ قلقه** لشغور وظائف قيادية هامة في بعثة الاتحاد الأفريقي، ومن ثم **يطلب** إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة السياسية المعنية أن تعجّل بملء الوظائف الشاغرة المأذون بها للبعثة، بما في ذلك وظائف المدنيين، لكفالة التوسّع في العنصر المدني في جميع قطاعات البعثة بغية تعزيز دعمها لتنفيذ خطة الصومال الانتقالية؛

١٥ - **يعتمد** التقرير الذي قدّمه رئيس المفوضية عن الحالة في الصومال **ويطلب** إليه أن يحيل هذا البيان إلى الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يعممه على أعضاء مجلس الأمن باعتباره من وثائق عمل المجلس عملاً بالفقرة ٣٢ من قراره ٢٤٧٢ (٢٠١٩)؛

١٦ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره.

الضميمة الثانية

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقرير المرحلي المقدم من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير المرحلي عملاً بالفقرة ١١ من البيان الذي اعتمدته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٤٨ المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ في أديس أبابا، إثيوبيا، وفيها طلب المجلس إلى المفوضية أن تعمل مع الأمم المتحدة عن كثب على رصد تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن تكفل موافاة مجلس السلم والأمن في الوقت المقرر بتقارير فصلية عن الحالة في الصومال.

٢ - وبالمثل طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي، في الفقرة ٣٢ من قراره ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، أن يطلع كل ٩٠ يوماً، عن طريق الأمين العام، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي. وطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كذلك أن يتضمن التقرير المتعلق بالبعثة محور تركيز على المجالات التالية: (أ) العمليات المشتركة دعماً للخطة الانتقالية بما في ذلك استخدام آليات التنسيق وفعاليتها؛ (ب) المسائل المتعلقة بالأداء، بما في ذلك القيادة والمراقبة وقواعد السلوك والانضباط؛ (ج) التدابير المتخذة لحماية المدنيين؛ (د) توفير المعدات؛ (هـ) خطة لإعادة تشكيل القوات في مواقع يتم فيها خفضها بناءً على تقييم للتهديدات التي تتعرض لها البعثة. وفي هذا السياق، يُقدّم هذا التقرير المرحلي الذي يغطي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٩ ويعرض مستجدات الحالة في الصومال منذ تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي وسلطتها من جانب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٩ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ على التوالي.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية والمستجدات ذات الصلة

٣ - تمشياً مع ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمهام المنوطة بها على نحو ما حدّدها البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في جلسته ٨٤٨ وبما يتسق مع المهام الإضافية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، تواصل البعثة توفير الدعم للجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية من أجل كفالة الظروف الأمنية اللازمة وتهيئة البيئة المواتية لتيسير عمليات سياسية وعمليات لإحلال الاستقرار وتحقيق المصالحة وبناء السلام في جميع أنحاء الصومال. ويساهم ذلك في ضمان استمرار العمليات السياسية في الصومال، بما في ذلك دعم البعثة لحكومة الصومال الاتحادية في مساعيها إلى توحيد صف الأطراف في أزمت غلمودوغ والتوقيع على الاتفاق المبرم بين حكومة الصومال الاتحادية وتنظيم أهل السنة والجماعة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تفضي هذه العمليات إلى إدماج تنظيم أهل السنة والجماعة في هيكل الأمن الوطني بالصومال وأن تكفل إجراء انتخابات ذات مصداقية في الولايات. وستواصل البعثة بذلك تعزيز دعمها العملي والسياسي لمساعي حكومة الصومال الاتحادية إلى تحقيق المصالحة والإدماج في جميع أنحاء الصومال.

٤ - وفي السياق نفسه وفي إطار الجهود الرامية إلى تشجيع إجراء انتخابات نزيهة على مستوى الولايات تتوافر لها الشفافية والمصداقية وتتم في أجواء سلمية، عمدت البعثة إلى تكثيف وجودها المدني في جوبالاند لدعم أفرادها النظاميين وتمهيداً لإجراء الانتخابات المقرر عقدها في جوبالاند في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩. وفي ضوء ذلك، تعمل البعثة على تعزيز تحاورها مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها سلطات جوبالاند، دعماً للجهود الرامية إلى كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جوبالاند.

٥ - وعلى الصعيد الاتحادي، تواصل حكومة الصومال الاتحادية تعزيز جهودها استعداداً لإجراء انتخابات عامة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١. وفي هذا السياق، تساهم إدارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي في جهود البعثة من خلال تنفيذ عدة مبادرات لبناء القدرات دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لضمان التخطيط لانتخابات الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وإجرائها وتأمينها بفعالية. ويشمل ذلك حلقة عمل عُقدت في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه، لتحسين قدرة الجهات الصومالية المعنية بالانتخابات على وضع استراتيجية لأمن الانتخابات وآليات لإدارة المنازعات الانتخابية.

٦ - واتساقاً مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في جلسته ٨٤٨ ومع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، بُذلت الجهود أيضاً لتعزيز التنسيق والتعاون بين البعثة والأمم المتحدة بسبل منها عقد الاجتماع الشهري لمنتدى التنسيق للقيادات العليا بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والاجتماعات الشهرية بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وتعضد هذه الآليات عملية صنع القرار المشترك والتعاون بين الجهود العملية في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال. وأصبح الاجتماع الشهري لمنتدى التنسيق للقيادات العليا ينفذ الآن من خلال الاجتماعات الثلاثية المعاد تفعيلها بين بعثة الاتحاد الأفريقي والإيغاد وبعثة الأمم المتحدة، وذلك لتعزيز تنسيق وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية المشتركة على نحو أفضل.

ثالثاً - الحالة الأمنية

٧ - لا تزال حركة الشباب متواجدة في جنوب وسط الصومال، وما برحت تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/المركبات المفخخة بأجهزة متفجرة محمولة عليها أو مركبة تحتها وتنصب الكمائن على طول طرق الإمداد الرئيسية وتتبع غير ذلك من أساليب القتال اللاتماثلية، بما في ذلك الهجمات المنفذة بمدافع الهاون والتفجيرات الانتحارية والهجمات الاستطلاعية والاعتقالات. وتشكل عودة الفصائل الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال إلى الظهور تحدياً جديداً لبعثة الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية. ونتيجة لذلك، تظل الحالة الأمنية العامة في الصومال متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، ولا سيما مع زيادة استخدام حركة الشباب للنساء على النحو المشهود مؤخراً في الهجوم الذي شن على مكتب إدارة منطقة بنادر في مقديشو.

٨ - ورغم الجهود التي تبذلها البعثة والمجتمع الدولي لإضعاف حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، لا تزال الحركة تشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في جميع أنحاء الصومال. فلا تزال تحتفظ بقدرتها على تجنيد المقاتلين المحليين والأجانب وتدريبهم ونشرهم، وقدرتها على حشد إيرادات كبيرة

عن طريق الابتزاز، وجمع الزكاة، وفرض الإتاوات على الأعمال التجارية في جميع أنحاء جنوب وسط الصومال. وعلاوة على ذلك، لا تزال حركة الشباب تمتلك القدرة على ممارسة نشاطها في المناطق غير المستعادة وفي وسط المراكز السكانية حيث تخطط وتنفذ الهجمات اللاتماثلية ضد بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية وكبار المسؤولين الحكوميين والمنشآت الحكومية الرئيسية إضافة إلى المدنيين.

٩ - ورغم استمرار تهديد حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة للأمن والاستقرار في الصومال، تحتفظ بعثة الاتحاد الأفريقي بتواجدها في القطاعات المحددة في مفهوم العمليات الذي اعتمدته للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي هذا الصدد، تواصل البعثة، بالتعاون مع قوات الأمن الصومالية، القيام بعمليات دفاعية وهجومية، بما في ذلك عمليات محددة الأهداف ودوريات قتالية لردع حركة الشباب وحماية المدنيين. وتواصل البعثة أيضاً تأمين طرق الإمداد الرئيسية وحماية المراكز السكانية في مناطق عملياتها، وتوفير الأمن للمطارات والموانئ وخدمات حراسة القوافل لضمان سلامة حركة الأشخاص والبضائع وتوزيع المساعدة الإنسانية وتمكين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء من تيسير مبادرات الحوكمة وتقديم الدعم إلى السكان.

رابعاً - العمليات المشتركة المنفذة لدعم خطة الصومال الانتقالية

١٠ - وفقاً لما جاء في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في جلسته ٨٤٨ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي تقدماً هاماً في تعزيز التنسيق والتخطيط المشترك والعمليات المشتركة مع قوات الأمن الصومالية. وفي هذا الصدد ودعمًا للجهود التي تبذلها قوات الأمن الصومالية لتنفيذ خطة الصومال الانتقالية، قامت البعثة بتنفيذ عدة عمليات هجومية محددة الأهداف ترمي إلى تعطيل أنشطة حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة وإضعافها. وتعاونت البعثة أيضاً مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التخفيف من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

١١ - وعقدت البعثة عدة اجتماعات لتنسيق العمليات كان الغرض منها الحفاظ على مستوى التنسيق والتشاور العمليتي الحالي بينها وبين حكومة الصومال الاتحادية والشركاء ومواصلة تحسينه. ويشمل ذلك تيسير البعثة للاجتماعات الأسبوعية لكبار القادة العسكريين والاجتماعات الأسبوعية المشتركة للإحاطة وتبادل المعلومات الاستخبارية، والمؤتمر الفصلي لقادة القطاعات الذي يحضره أيضاً قائد قوات الدفاع بالجيش الوطني الصومالي والشركاء، علاوة على الاجتماعات الأمنية المشتركة المعقودة على مستوى القطاعات مع قوات الأمن الصومالية والشركاء.

١٢ - وسجلت البعثة أيضاً تقدماً كبيراً في تعزيز القيادة والسيطرة فيما يتعلق بأفرادها. ويشمل ذلك إدخال مزيد من التحسينات على القيادة العملية لقوات البعثة من جانب قائد القوة، مع احتفاظ قادة القطاعات بالقيادة التكتيكية للقوات التي تعمل تحت إمرتهم. ويصدر قائد القوة أيضاً تعليمات وأوامر وتوجيهات منتظمة لقادة القطاعات تتعلق بالسياسات، يراد بها ضمان إجراء العمليات وفقاً لولاية البعثة ودعمًا لخطة الصومال الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، وضع قادة القطاعات تدابير لتعزيز الأداء ومعالجة المسائل ذات الصلة به، بما في ذلك من خلال التخطيط المشترك والتنسيق مع القادة التكتيكيين في الجيش الوطني الصومالي وتوجيههم قبل تنفيذ العمليات، وإنشاء مراكز مشتركة للعمليات على المستوى التكتيكي، وتنسيق ومواءمة عمليات الاتصال اللازمة لنشر القوات.

١٣ - وعملاً بمفهوم العمليات المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تواصل البعثة وقوات الأمن الصومالية إجراء عمليات مشتركة في مختلف القطاعات التابعة للبعثة دعماً لخطة الصومال الانتقالية. وفي هذا السياق، أحرز تقدماً كبيراً في تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى من مراحل الخطة، بما في ذلك عن طريق توجيه ومساندة الكتائب ٥٣ و ١٤٣ و ٢٧ والكتيبة "نسر"، وكتائب الاستطلاع التابعة جميعاً للجيش الوطني الصومالي. وقد تسنى ذلك من خلال تقديم التوجيه المتعلق بالجهازية القتالية ومشاركة قوات البعثة الجيش الوطني الصومالي مواقعهم، وفقاً لمتطلبات هيكل الأمن الوطني الصومالي وخطة الصومال الانتقالية. ورغم الصعوبات التي تعترض أنشطة توجيه الجيش الوطني الصومالي نظراً لمحدودية عدد أفرادهم وقدراته الإدارية واللوجستية، أدت العمليات المشتركة المنفذة معه إلى الاستيلاء على سايد وبارير وعيل ساليي وعيل جيلو في منطقة شبيلي السفلى وإنشاء قواعد أمامية للعمليات بها. وقد ساهم ذلك أيضاً في إضعاف قدرات حركة الشباب وتعزيز حماية المراكز السكانية وأمن طرق الإمداد الرئيسية في هذه المواقع.

١٤ - وفي سياق متصل بذلك، وفرت البعثة التوجيه لعدد ٢٥١ ٣ من أفراد الشرطة الصومالية الذين نشروا في ٣١ مركز شرطة عاملاً في الصومال وتعلق التوجيه بعدد من مواضيع العمل الشرطي، كما وفرت الدعم العملي لتحسين تقديم خدمات شرطية تتسم بالقوة والكفاءة المهنية وتستجيب للاحتياجات في جميع أنحاء الصومال. وبالمثل وفرت البعثة، تمسحياً مع متطلبات خطة الصومال الانتقالية، دعم بناء القدرات لقوات الشرطة الصومالية من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة وأخرى لتجديد المعارف عن مواضيع منها الشرطة المجتمعية وحقوق الإنسان، والشرطة المجتمعية والقضاء على نزعة التطرف، وتدريب المدربين، وذلك تعزيزاً لمهارات العمل الشرطي كجزء من الجهود الرامية إلى تيسير النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية.

خامساً - توفير المعدات والتدابير المتخذة لزيادة المساءلة والشفافية فيما يوفره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال من مساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي

١٥ - على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، أحرز تقدم كبير في وضع تدابير تهدف إلى زيادة المساءلة والفعالية والشفافية فيما يوفره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي من مساعدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، انتهت البعثة من وضع إجراءات تشغيلية موحدة بشأن تسليم/إغلاق القواعد الأمامية للعمليات وإدارة مخيمات العبور وتقاسماتها مع المكتب من أجل ضمان مزيد من الفعالية في تنفيذ وإدارة هذه العمليات. وبالمثل، بلغ تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٩ بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مرحله النهائية، وهو الاتفاق الذي وُضع لمعالجة ثغرات الدعم القائمة وتعزيز دور بعثة الاتحاد الأفريقي في دعم خطة الصومال الانتقالية.

١٦ - وعلاوة على ذلك، اتخذت أيضاً خطوات هامة لكفالة اتباع نهج تدريجي من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للمعدات في حدود الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، شاركت البعثة في إعداد بيان احتياجات الوحدات خلال حلقة العمل التي عقدها فريق الدعم الاستراتيجي العسكري في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩. وقد حضر حلقة العمل هذه أيضاً خبراء في العمليات واللوجستيات من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وبناءً على ذلك، جار التخطيط لاستعراض معدات البعثة المقرر تنفيذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ من أجل تحديد المعدات ذات الأولوية التي يحتاجها كل من عناصر البعثة، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفة القوات التي تتناسب والغرض المراد تحقيقه، بغية تمكين البعثة من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على نحو أكثر فعالية.

١٧ - وإضافة إلى ذلك، تواصل البعثة المشاركة في عدة اجتماعات تتعلق باللوجستيات، منها الاجتماعات الأسبوعية لتنسيق اللوجستيات مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وتنظم المؤتمر الفصلي/حلقة العمل الفصلية للوجستيات مع جميع البلدان المساهمة بقوات، وتقوم بعمليات أسبوعية وشهرية لإعادة اللوجستيات والإمدادات العامة. وتهدف هذه الجهود أيضاً إلى تكثيف بناء قدرات أخصائيهـا المعنيين باللوجستيات من خلال التدريب المنتظم في إطار البعثة وأثناء الخدمة ومواءمة العمليات اللوجستية. ويتم ذلك بسبل منها تشارك أفراد البعثة المواقع مع/نشر أفراد البعثة مع وحدة النقل ووحدي التشييد والشؤون الهندسية بمكتب الأمم المتحدة، على التوالي.

١٨ - ومنذ صدور التقرير الأخير عن البعثة، بذل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (في ظل تعاون وثيق مع البعثة) جهوداً هائلة لمواءمة ما يقدمه من دعم لوجستي مع أولويات البعثة ومتطلبات خطة الصومال الانتقالية. وفي هذا الصدد، يواصل المكتب تيسير تقديم الدعم الأساسي إلى عناصر البعثة، وهو يقوم بهذا الأمر بالتنسيق مع قسم تخطيط دعم البعثة التابع لها ومع الشركاء. ويتفق ذلك مع متطلبات خطة الصومال الانتقالية ويهدف إلى كفالة فعالية الدعم اللوجستي المقدم إلى المراكز القطاعية للوجستيات والمواقع اللوجستية للكتائب ومواقع أفرقة الشرطة والقواعد الأمامية للعمليات لضمان توافر الدعم لعمليات البعثة الحالية وتلك المقرر تنفيذها في المستقبل.

سادسا - الامتثال وتدابير التخفيف

١٩ - تواصل البعثة الاضطلاع بالمهام التي كلفت بها وتلك المأذون لها بما بموجب البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٤٨ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، وذلك بسبل منها ضمان تنفيذ عملياتها في إطار الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق والقانون الدولي لحقوق الإنسان وبما يتسق مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذا الغرض، نظمت البعثة لفائدة أفرادها النظاميين سلسلة من دورات التدريب السابق للنشر والتدريب داخل البعثة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وحماية الطفل، وحماية المرأة، وأنشطة الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقواعد السلوك والانضباط، والعنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي الفترة قيد الاستعراض، أجريت زيارات أيضاً لثلاثة بلدان من البلدان المساهمة بقوات في البعثة كان الغرض منها تعزيز الدعم لإجراء التدريبات السابقة للنشر. ومن خلال هذه البرامج التدريبية، توضح البعثة التزامات الأفراد النظاميين فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتشدد على الحاجة إلى التمسك بأعلى معايير الشفافية وحسن السلوك والانضباط وإلى ضمان التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة أثناء تنفيذ العمليات العسكرية.

٢٠ - وللوفاء بالالتزامات التي تقتضي التحقيق في جميع الادعاءات المقدمة ضد أفرادها، لا تزال البعثة تكفل رصد جميع مزاعم انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقواعد السلوك والانضباط والتحقيق فيها والإبلاغ عنها بفعالية، من خلال أنشطة خلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها ووحدة المعنية بالحماية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية. وإضافة إلى ذلك، تجري البعثة زيارات للتوعية بالشؤون الجنسانية في مختلف القطاعات التابعة لها للتوعية بضرورة أن يكفل قادتها المشاركة الفعالة والجادة للمرأة في جميع عمليات البعثة.

٢١ - ونتيجة للجهود الكبيرة التي تيسرها البعثة، أحرز تقدم كبير في كفالة توحيد الطرق المتبعة لإبلاغ الخلية المعنية بمحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها. بالإضافة إلى وضع تدابير للتخفيف لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين، جرى على نحو متسق إدماج طرق إبلاغ الخلية المذكورة في آليات الإبلاغ التي تستخدمها البعثة وفي مبادئها التوجيهية وخططها المتعلقة بالعمليات. وهكذا، استطاعت البعثة أن توثق ١٤٠ حادثاً أسفرت عن إيقاع أطراف فاعلة أخرى ضحايا في صفوف المدنيين بلغ عددهم ٤٧٤، منهم ٢١٩ قتيلاً و ٢٥٥ جريحاً، وذلك في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، فيما تُسبب المسؤولية عن ثلاث وفيات إلى البعثة. والبعثة بصدد التحقيق في الظروف المحيطة بالوفيات الثلاث المنسوبة إليها.

٢٢ - وفيما يتعلق باستجابة البعثة لنتائج تحقيقاتها في الانتهاكات، فقد شرعت في تفعيل إجراءات التشغيلية الموحدة بشأن المبالغ المدفوعة كهبات اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٩. وينطوي ذلك على تيسير دفع مبالغ على سبيل الهبة للأبرياء الذين كانوا من ضحايا عمليات البعثة في الصومال (أو لأسرهم، إذا كان قد لقوا حتفهم). وبهذه الطريقة، دُفعت في حزيران/يونيه ٢٠١٩ هبات من هذا القبيل لخمس أسر، بلغت قيمتها حوالي ٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتجري البعثة حالياً تقييماً لأهلية عدد من المستفيدين الآخرين ينبغي أن يتلقوا من البعثة مبالغ مدفوعة كهبة. وسيُضَمَّن التقرير المقبل عن البعثة معلومات عن نتائج هذه العملية.

٢٣ - وأحرزت البعثة أيضاً إنجازات هامة في ضمان الوفاء بالتزاماتها القاضية باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين قبل تنفيذ عملياتها العسكرية وأثناءها وبعدها. وفي هذا السياق، أجرت القيادة العليا للبعثة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ زيارةً إلى منطقة بارير المستعادة حديثاً لكي تراقب بصورة مباشرة أنشطة البعثة وقوات الأمن الصومالية التي اشتركت معها في العمليات المنفذة في تلك المنطقة. وأجرت البعثة، سيراً على هذا المنوال وتمشياً مع التزاماتها في إطار سياسة بذل العناية الواجبة، زيارةً إلى قاعدتها للعتاد الجوي في دولبي التابعة لمقر القطاع الثاني، وذلك بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة. وكان الهدف من الزيارة هو تقييم مدى امتثال قوات البعثة لسياسة بذل العناية الواجبة على نحو ما بيّنها طلب التوريد المحرر في عام ٢٠١٦ بين الاتحاد الأفريقي وحكومة كينيا والأمم المتحدة بشأن نشر واستخدام ثلاث طائرات مروحية هجومية من طراز HD-500 تسدد الأمم المتحدة تكاليفها. وفي نهاية الزيارة، كان فريق الخبراء المؤلف من بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة قد اطمأن إلى أن الوحدة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دولبي تنفذ ولايتها بما يتسق مع ما جاء في طلب التوريد.

٢٤ - وتواصل البعثة، تنفيذاً لولايتها، تقديم الدعم إلى المؤسسات الصومالية على المستوى الاتحادي وفي المناطق بغية تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية بشأن مسائل عدة تتعلق بالحماية، بما في ذلك حماية المدنيين والعنف الجنسي والجنساني وحماية النساء والأطفال ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد صُممت هذه البرامج التدريبية لفائدة قوات الأمن الصومالية خصيصاً لتعزيز امتثالها للقواعد والمعايير الدولية، بما في ذلك الأحكام المنطبقة من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنقل برامج التدريب هذه إلى أفراد قوات الأمن الصومالية حتمية اتخاذ التدابير الملائمة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالمثل، تواصل البعثة دعم حكومة الصومال الاتحادية في وضع استراتيجيات وطنية وأخرى على صعيد المقاطعات تهدف إلى منع التطرف العنيف ومكافحته.

سابعا - إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٥ - تمشياً مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٤٨ ومع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، تواصل البعثة دعم قوات الأمن الصومالية فيما تبذله من جهود لتحسين الحالة الأمنية من أجل تيسير مساعي بناء السلام وبناء الدولة في مختلف أنحاء الصومال. وإلى جانب مساعدة قوات الأمن الصومالية في حماية السلطات والبنى التحتية الحيوية في الصومال وحماية المواقع والمعدات الاستراتيجية من خلال خدمات الحراسة الأمنية المعززة للشخصيات المهمة، تواصل البعثة أيضاً تطهير وتأمين طرق الإمداد الرئيسية. وتشمل أنشطتها هذه طرق الإمداد ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لإيصال اللوجستيات والمساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لم يُجرَ بعد تقييم للتهديدات الراهنة للاسترشاد به في خطة إعادة تشكيل البعثة فيما يتعلق بالمواقع التي سيُنظر فيها لتيسير خفض القوات بما عدده ١ ٠٠٠ فرد حسب المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩).

٢٦ - وفي سياق تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة، يجري أيضاً وضع الخطط للتوسع في وجود البعثة بحيث يشمل ولاية غلمودوغ والمناطق المحررة حديثاً في هيرشبيلي السفلى والوسطى. وبالمثل، ستقوم البعثة بنشر أفراد شرطة ووحدة شرطة مشكّلة من غانا إلى مقديشو وعددٍ من الولايات الاتحادية الأعضاء ستحدد لاحقاً، وذلك لتعزيز حضور الشرطة وتحسين الأمن. وإلى أن يتم ذلك، تتوقع البعثة أن تعتمد حكومة الصومال الاتحادية والشركاء المعنيون إلى معالجة مسألة بطء تشكيل الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية من خلال تشكيل قوات أمن صومالية قادرة وقابلة للمساءلة وتدريبها ونشرها على نحو منتظم لدعم خطة الصومال الانتقالية.

ثامنا - تحقيق الاستقرار والحالة الإنسانية

٢٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عملت البعثة، بالتنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية ومن خلال وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وحاكم منطقة شبيلي السفلى، إلى تركيز أنشطتها لتحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر في منطقة شبيلي السفلى. وعلى وجه التحديد، قدمت البعثة المساعدة في نقل كبار مسؤولي الإدارة المحلية من بلدة أفجويي إلى سايبو ودعمت الجهود التي تبذلها فرقة العمل الوزارية المشتركة من أجل تجنيد أفراد شرطة محليين وتدريبهم وتوفير التوجيه لهم. ومع تولي حكومة الصومال الاتحادية دور القيادة في جميع جوانب تحقيق الاستقرار في منطقتي سايبو وبارير المستعادتين حديثاً، وفرت البعثة الأمن وإمكانية الوصول بغية تيسير أنشطة الإنعاش المبكر. وفي السياق نفسه، عملت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، مع حكومة الصومال الاتحادية على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء مع التركيز على أربعة مجالات مواضيعية هي الأمن وسيادة القانون، والحكم المحلي، والتماسك الاجتماعي، وتعافي المجتمعات المحلية.

٢٨ - وفي ضوء العمليات التي نُفذت في الآونة الأخيرة في شبيلي السفلى، قامت البعثة بالتعاون مع شركاء بوضع آليات تنسيق لضمان سرعة إنجاز أنشطة تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر المنقّدة لفائدة المجتمعات المحلية في المناطق المستعادة. وفي سياق المسار ٣ من النهج الشامل لإزاء الأمن والإطار التنسيقي الوطني لتحقيق الاستقرار الذي تعتمده حكومة الصومال الاتحادية، دعمت البعثة أنشطة الاستجابة الطبية، وتشبيد ٧٠ منزلاً من خلال مبادرات الإنعاش المبكر، وإيصال المساعدة الإنسانية، وتركيب

مصاييح لإنارة الشوارع، وإجراء إصلاحات للمساجد، وحفر آبار ضحلة في القواعد الأمامية للعمليات الكائنة في المناطق المستعادة بمنطقة شيبلي السفلى. وبالمثل، يَسْرَت استعادة بلدات شيبلي السفلى بسط سلطة الدولة وإرساء هياكل للحكم المحلي في هذه المواقع.

٢٩ - وفي سياق متصل بذلك، قامت البعثة بدمج مبادرات الإنعاش المبكر مرتبةً بالتسلسل الزمني في التخطيط للعمليات العسكرية في منطقة شيبلي السفلى، وكفلت استمرار الدعم والتفاعل مع المجتمعات المحلية في المناطق المستعادة. وبفضل التخطيط المسبق للأنشطة، لعبت الأنشطة المتصلة بالتنسيق المدني - العسكري دوراً هاماً في ضمان تزويد المجتمعات المحلية باحتياجاتها في الوقت المناسب، وتسنى للبعثة بذلك الانتهاء من أربعة مشاريع من المشاريع السريعة الأثر الاثني عشر التي بدأ تنفيذها لدعم سبل كسب الرزق. وبالمثل، أجرت البعثة بالتعاون مع موظفي الاتصال المجتمعي تقييماً للاحتياجات من أجل الوقوف على المشاريع السريعة الأثر والمشاريع الأخرى اللازمة في عدة مواقع كائنة في ولايتي جوبالاند وهيرشيبلي والولاية الجنوبية الغربية.

٣٠ - وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من أجل دعم إرساء هياكل وآليات للحكم وسيادة القانون في شيبلي السفلى، لا تزال المنطقة تواجه تحديات كبيرة. فلا توجد، على سبيل المثال، إلا مرافق محدودة لحراسة ونقل موظفي الإدارة المحلية المعنيين من أفجويي إلى سايبند وبارير. ولا يزال الأمن منعزلاً في سايبند وبارير وما حولهما وليس من المعروف، وهو الأهم، من الذي سيمول إعادة بناء الجسر الرئيسي في بارير الذي يتسم بأهميته الحيوية بالنسبة لتيسير الحركة وكفالة الأمن في تلك البلدة. ومع ذلك، يمكن استخلاص دروس رئيسية من تحرير سايبند وبارير منها أهمية تشكيل الإدارة المحلية وبدء تفعيلها في الوقت المناسب لتيسير وتنسيق الجهود والأنشطة الرامية إلى تحقيق الاستقرار، والمصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية وداخلها من أجل ضمان الاتساق والتآزر فيما بين الشركاء المعنيين بتحقيق الاستقرار.

٣١ - وبالمثل، لا تزال الحالة الإنسانية في أجزاء من الصومال متردية وفائقة الصعوبة، وذلك لتدني قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ونزوح السكان بسبب الأوضاع السائدة وتعطل إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها. ويؤدي إقصاء الفئات المهمشة اجتماعياً والتمييز ضدها إلى تفاقم شديد في التحديات الإنسانية التي يواجهها بعض من أشد السكان ضعفاً وتدني حاد في الحماية التي يتمتعون بها. وأسفر تفشي الأمراض مثل الإسهال المائي الحاد/الكوليرا والحصبة عن وقوع وفيات في جميع أنحاء البلد كان من الممكن تلافيها.

٣٢ - وهيأت البعثة، وفقاً للولاية المنوطة بها، الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية وساهمت في وضع نهج فعال إزاء حماية المدنيين. ويسر تشكيل أفرقة للقطاع المدني في قطاعات البعثة التحوار والوصول إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية إلى حد بعيد. ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع وكالات العمل الإنساني وأصحاب المصلحة المعنيين وتوفير المساعدة المنقذة للأرواح لسكان المناطق المستعادة، ولا سيما في المناطق التي لا توجد بها جهات فاعلة تعمل بالمجال الإنساني. وقد يسر ذلك أيضاً التنسيق الفعال بين العنصرين المدني والعسكري وإقامة علاقات مجتمعية متينة وشاملة للجميع.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٣٣ - مع استمرار توفير البعثة الدعم لحكومة الصومال الاتحادية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار، ثمة حاجة إلى أن تحرز الحكومة مزيداً من التقدم نحو كفالة حياة سياسية شاملة للجميع من خلال تنسيق مكثف مع الولايات الاتحادية الأعضاء. وسيساعد ذلك على تيسير الدمج الفعال لقوات

المناطق في هيكل الأمن الوطني، ويكفل تسهيل عملية المراجعة الدستورية التي ستسهم بدورها في ضمان مصداقية الانتخابات المتوخى إجراؤها على المستوى الاتحادي في عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستمر أفرقة القطاع المدني التابعة للبعثة في توسيع نطاق وجودها في أرجاء الصومال، بغية مواصلة تعزيز ما تقدمه من دعم لأفراد البعثة النظاميين والتحاور مع أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ خطة الصومال الانتقالية على نحو فعال.

٣٤ - وأسهم ازدياد التنسيق بين البعثة والأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام) وحكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين الآخرين إسهاما كبيرا في تنفيذ مبادرات مشتركة تنطوي على جهود استراتيجية وعملية متسقة في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال. ومن الضروري الحفاظ على هذا التنسيق ومواصلة تحسينه لضمان تنفيذ خطة الصومال الانتقالية كاملاً وكفاءة تسلّم قوات الأمن الصومالية المسؤوليات الأمنية تدريجياً.

٣٥ - ومع ذلك، لا تزال البعثة وحكومة الصومال الاتحادية تواجهان تحدياً يتمثل في استخدام حركة الشباب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/المركبات المفخخة بأجهزة متفجرة محمولة عليها أو مركبة تحتها وغيرها من أساليب القتال اللاتماثلية، يصاحبه أيضاً عودة تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال إلى الظهور على الساحة. وفي هذا الصدد، سيتعين على البعثة، في ضوء استمرار وجود حركة الشباب كتهديد خطير للأمن والاستقرار في الصومال، أن تعجل بدعم من المجتمع الدولي بأنشطتها الرامية إلى تشكيل قوات الأمن الصومالية وتدريبها لكي تشترك في عمليات تنفذ مع البعثة لمواصلة إضعاف حركة الشباب وتوفير الحماية للمدنيين والمراكز السكانية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار، وضمان الظروف اللازمة والبيئة المواتية للعمليات السياسية ولتنسيق إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

٣٦ - وفي ضوء ما تقدم، قد يود مجلس السلم والأمن أن ينظر فيما يلي:

(أ) تشجيع حكومة الصومال الاتحادية على الاستمرار في تعزيز جهودها الرامية إلى ضمان حياة سياسية شاملة للجميع وتنسيقها المكثف مع الولايات الاتحادية الأعضاء، بما في ذلك عن طريق تيسير عملية المراجعة الدستورية، وفي التخطيط لإجراء الانتخابات الاتحادية في عام ٢٠٢١، ودمج قوات المناطق في هيكل الأمن الوطني.

(ب) دعوة حكومة الصومال الاتحادية إلى مواصلة تعزيز دورها القيادي في أنشطة تشكيل قوات الأمن الصومالية وتدريبها، بما في ذلك كفاءة التنسيق الفعال للدعم المقدم من الشركاء الدوليين من أجل ضمان توافر القدرات اللازمة للعمليات المشتركة مع البعثة في إطار الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال لخطة الصومال الانتقالية والنقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية.

(ج) دعوة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بملاء الشواغر الحالية في قيادة البعثة والوظائف الحالية المأذون بها، ومنها وظائف المدنيين، بغية تسهيل التوسع في العنصر المدني في جميع قطاعات البعثة من أجل تعزيز دعمها لتنفيذ خطة الصومال الانتقالية، عملاً بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٤٨.

(د) حثّ المفوضية والبعثة على الإسراع بإجراء تقييم للتهديدات يُستَـرشد به في التخطيط لإعادة تشكيل البعثة فيما يتعلق بمواقع خفض القوات بما عدده ١ ٠٠٠ فرد وفق المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، فضلاً عن العملية اللازمة لإجراء استعراض لمعدات البعثة حسب المنصوص عليه في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٤٨.
